النقابة الوطنية للتعليم العالي
اللجنة الإدارية

SNESup-Maroc

الرباط، 05 أبريل 2014

بـــيـــان

في لحظة تاريخية دقيقة تستشعر فيها النقابة الوطنية للتعليم العالي، بكل وعي وروح وطنية، جسامة المسؤولية الوطنية في الدفاع عن الجامعة العمومية المغربية و التعليم العالي الجيد و المنتج ببلادنا كسبيل وحيد و أوحد للخروج من دائرة التخلف الفكري و الاقتصادي و الاجتماعي و تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة، و بدعوة من المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي، اجتمعت اللجنة الإدارية يوم السبت 05 أبريل 2014 بكلية الأدب بالرباط.

وبعد الاستماع لعرض المكتب الوطني حول متابعة الخطوات النضالية التي أقرتها اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي في اجتماع 02 فبراير 2014، والنقاش الذي تلا ذلك، حيث أجمع المتدخلون على التنديد بالواقع الكارثي الذي تعيشه الجامعة العمومية والتعليم العالي بصفة عامة، واستمرار الوزارة الوصية في التلكؤ في تنفيذ الاتفاقات السابقة و تكريس نهج التماطل و التسويف و عدم الالتزام بأسس الشراكة الجدية، واستهانتها بخطورة وضعية التعليم العالي وما تشكله من تهديد للتماسك الاجتماعي واستقرار البلاد، فإن اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي تعلن للرأي العام الوطني ما يلي:

1. تحيتها عاليا الانخراط الواعي والمسؤول للسيدات والسادة الأساتذة في إنجاح الإضراب الوطني الإنذاري ليوم 19 فبراير 2014 ،و تثمينها عمل المكتب الوطني في تدبيره المرحلة الحاسمة التي يمر منها التعليم العالي العمومي.
2. رفضها سياسة "فرض الأمر الواقع" التي تنهجها الوزارة الوصية، وتحذيرها من عواقب الاستمرار في تمييع المنهجية التشاركية المتوازنة و المسؤولة، كما تحمل الحكومة كامل المسؤولية عن حالة التذمر و الاحتقان التي تعرفها الجامعة المغربية،
3. إدانتها الشديدة للخرجات الإعلامية للسيد الوزير والتي تنطوي على الكثير من التضليل والمغالطات وتمس بكرامة الأستاذ الباحث ومصداقية الهياكل الجامعية، تنفيذا لمخطط ما يسمى ب"الشراكة غير المربحة" مع القطاع الخاص وما يشكله من إهدار لمقدرات مالية عمومية هائلة، خدمة لدوائر نافذة معينة بأهداف ريعية، وتنديدها بجميع المشاريع الخاصة في مجال التكوينات الطبية.
4. تأكيدها على ضرورة الإصلاح الشمولي وتنديدها بالاختلال الذي يعتري عملية الإصلاح البيداغوجي من خلال التركيز على بدع تنظيمية والقفز على الهياكل الجامعية، في غياب استراتيجية واقعية للنهوض بالبحث العلمي.
5. مطالبتها بإعادة النظر في النظام الأساسي للأساتذة الباحثين في إطار الوظيفة العمومية باعتماد إطارين، والانكباب الجدي على المراجعة الشاملة للقانون 01.00
6. رفضها لواقع البلقنة والشتات الذي يعاني منه التعليم العالي في غياب أي خارطة جامعية تستجيب للحاجيات الوطنية تبتدئ بتوحيد التعليم العالي في الجامعة الوحيدة على مستوى الجهة،

وتأخذ بعين الاعتبار عدد المؤسسات وأعداد الطلبة المرتقبة والحاجيات من الموارد البشرية. كما تؤكد اللجنة الإدارية على ضرورة الإشراك الفعلي للسيدات والسادة الأساتذة في كل عمليات إدماج الأقطاب الجامعية واعتبار فترة انتقالية في عمليات التجميع.

7. تنديدها بالوضعية غير السليمة للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، ومركز المفتشين ومركز التوجيه والتخطيط التربوي، ومطالبتها بمعالجتها على جميع المستويات. كما تعبر اللجنة الإدارية عن استياءها من واقع التخبط الذي يعرفه مشروع تكوين عشرة آلاف إطار تربويي بالمدارس العليا للأساتذة،
8. تحميلها الوزارةَ الوصية كامل المسؤولية في سوء التدبير والحكامة التي تعرفها مجموعة من المواقع الجامعية (جامعة القاضي عياض، جامعة مولاي إسماعيل،..) ومساندتها النضالات التي تخوضها في هذا الإطار الأجهزة النقابة جهويا ومحليا (حال المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بطنجة).
9. مطالبتها بالاستجابة الفورية والمعالجة الشمولية لمطالب السيدات و السادة الأساتذة الباحثين كما هي واردة في المذكرة التوضيحية التي قدمها المكتب الوطني للوزارة الوصية، وتهم أساسا: ملف ترقي الأساتذة المؤهلين إلى إطار أستاذ التعليم العالي، الدرجة الاستثنائية في إطار أستاذ التعليم العالي، رفع الاستثناء عن حملة الدكتورة الفرنسية، الخدمة المدنية، الأساتذة المحاضرين الموظفين قبل 1997، أساتذة التعليم الثانوي الحاصلين على دبلوم الدراسات العليا قبل 1997، الترقيات، تحويل المناصب،
10. قرارها خوض معركة نضالية تصاعدية تبتدئ بإضراب وطني لمدة 48، وتنظيم وقفة احتجاجية وطنية أمام مقر الوزارة، وفي هذا الصدد فإن اللجنة الإدارية تفوض المكتبَ الوطني تنفيذ هذا القرار، كما تبقي أشغالها في دورة مفتوحة لمواكبة تطورات الملف المطلبي وتحديد الصيغ النضالية التصاعدية الموالية.
11. مطالبة المكتب الوطني بالإسراع بتشكيل الجبهة الوطنية للدفاع عن الجامعة العمومية.
12. تضامنها وانخراطها الكامل في نضالات المركزيات النقابية في مواجهة سياسة الإجهاز عن المكتسبات الاجتماعية، المؤدية إلى تفقير الطبقات الشعبية والمندرجة في إطار التطبيع مع واقع الفساد واقتصاد الريع.

وفي الأخير تهيب اللجنة الإدارية بالسيدات والسادة الأساتذة التعبئة الشاملة والتحلي بالمسؤولية الكاملة والنضال بكل الأشكال المشروعة دفاعا عن كرامة الأستاذ وعن التعليم العالي العمومي.

اللجنة الإدارية

الرباط في 5 أبريل 2014

النقابة الوطنية للتعليم العالي ★ المكتب الوطني ★